University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ثقافــة التنميــة ومتغيرات العولمة

د. رمضان بن طاهر _ جامعة عمر المختار _ قسم الاجتماع

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد السابع والأربعون / أبريل / 2020

ثقافــة التنميــة ومتغيرات العولمة

ملخص البحث :

يحاول البحث أن يناقش دور الثقافة في صناعة التنمية، وذلك من خلال طرح تساؤل رئيس مؤداه : إلى أي حد تصوغ العوامل الثقافية التطور التنموي؟ وإذا كانت هي الحاكمة لهذه الصياغة، فما هي العناصر الثقافية الداعمة للتنمية وكيف يمكن إزاحة أو تغيير العناصر الثقافية التي تعيق التنمية؟

للإجابة على هذا التساؤل اقتضت الضرورة أن نقوم بعرض ومناقشة عدد من الرؤى الفكرية والنظرية، ومحاولة استخلاص التصور النظري الرابط بينها، والمفسر لها.

كذلك يناقش البحث التغيرات التي طرأت على الثقافات المحلية والقومية بفعل العولمة التي أوجدت من العمليات الموضوعية التي فرضت أشكال من المعاني الثقافية ذات الطابع العالمي، وإلى أي مدى يمكن أن نفصل بين القيم الثقافية المحلية والعالمية ؟ وهل الأخذ بالقيم العالمية معناه التضحية بالموروث الاجتماعي والثقافي والتخلي عن الخصوصية الحضارية؟ أم أن الأخذ بالقيم العالمية معناه: تكييف هذه القيم في إطار يخدم المحلي والقومي وينهض بالمجتمع؟

الكلمات المفتاحية : الثقافة، التنمية، العولمة.

Abstract

The research attempts to discuss the role of culture in the development industry, by asking a major question: To what extent do cultural factors shape the progress of development? If culture dominates this formulation, then what are the cultural elements that support development and how can the cultural elements that impede development be removed or changed? To answer this question, it was necessary for us to present and discuss a number of intellectual and theoretical views, and to try to explore the theoretical framework that links these views and explains them.

The research also discusses the changes that occurred in the local and national cultures due to globalization. Globalization's objective processes imposed

forms of cultural meanings of a global nature. The research also taps into the questions "to what extent can we separate the local and global cultural values?" and "Does adopting universal values mean sacrificing social and cultural heritage and giving up civilizational specificity?" Or these changes resulted from globalization being imposing objective processes that created forms of cultural meanings of a global nature, and to what extent can we separate the local and global cultural values ؟Does adopting universal values mean sacrificing social and cultural heritage and giving up civilizational specificity? Or that the introduction of universal values means: adapting these values in a framework that serves the local and national levels and promotes society؟

Key words: the culture , Globalization , development .

مقدمة:

يستهدف هذا البحث مناقشة العلاقة بين الثقافة والتنمية، وذلك من خلال الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: هل السبب في التنمية والتقدم يكمن في المعاني التي تنتجها الثقافة؟

للإجابة على هذا التساؤل تقتضي الضرورة أن نتعرف على بعض الرؤى الثقافية باعتبارها تمثل محددا لحركة الوعي وتشكل الرؤى والتصورات التي ترتبط بخلق معانٍ جديدة تساهم في تغيير الواقع باتجاه الحالة الأفضل، وصناعة البناء القادر على صياغة هذه المعاني وإعادة إنتاجها.

فالثقافة التي تقود إلى التنمية تؤكد على أفكار وتصورات معينة، والعكس صحيح، الثقافة التي تعمل على التخلف تؤكد أفكاراً وتصورات معينة.

كذلك نحاول في هذا البحث أيضًا مناقشة التغيرات التي واكبت عصر العولمة، وهل البنية الثقافية التي يتحرك بداخلها الوعي اليوم، لا تزال تتمركز حول ثقافة معينة وموقع محدد يطلق عليه القومي أو المحلي، أم أن البنية الثقافية في عصر العولمة قد اكتسبت الطابع العالمي، ومن ثم فإن الفكر والوعي لابد وأن يتحرك في إطار أوسع تتعدد من خلاله خيارات ومداخل أخرى قد تفسح المجال لخلق ثقافة تؤكد علي قيم الإنجاز والكفاءة، ومن ثم إحداث التنمية.

إشكالية البحث :

في ضوء التقديم السابق فإن إشكالية البحث تتمثل في التعرف على العناصر الثقافية الداعمة لعملية التنمية و ربطها داخل بنية تكشف عن المعاني والدلالات التي تنطوي عليها هذه الثقافة. لكن ما أهمية الوصول إلى هذه المعاني والدلالات. أو بعبارة أخرى لماذا نجري هذا البحث؟

هناك مشكلات تتعلق بالتخلف الاقتصادي، وكان الاعتقاد السائد أن مجرد استكمال عناصر العملية الإنتاجية من الخامات والآلات والمهارات ...الخ كفيل بإنجاز التنمية، لكن التجربة أثبتت سواء كان على مستوى مؤسسة، أو مجتمع محلي، أو مجتمع كبير، أن استكمال عناصر العملية الإنتاجية لم يؤد إلي الإنتاج أو التنمية.

من هنا ظهر الإدراك بأن التنمية كائن مركب يتكون من العديد من العناصر المتفاعلة، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وفي القلب من هذه العناصر تم التأكيد على البنية الثقافة لأنها تمثل الجوهر الذي تنعكس عليه كل عناصر التنمية المتفاعلة

البنية الثقافية بوجه عام هي نظام للحياة تبنى فيه المعاني، وتتميز هذه البنية بالطابع المجرد، بمعنى أن الوصول إلى العناصر أو الخصائص التي تميز البنية الثقافية يتم من خلال عملية التجريد، أي تجريد الوعي والسلوك.

الثابت أن البنيات الثقافية التي تقوم بتشكيل الخبرات والمعاني والأفكار صادرة عن أوضاع محلية، لكن مفكري العولمة يرون أن هذا الثابت قد انكسر تحت تأثير بعض المتغيرات الجديدة التي تتصل بانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والأفكار والمعتقدات عبر الحدود الإقليمية، فهذه المتغيرات من وجهة نظر مفكري العولمة تشكل بنية ثقافية كلية تؤثر على الوعي والسلوك. إذ تفرض هذه البنية الكلية العالمية على الوعي أن ينظر إلى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية بوصفها تجري في إطار هذه البنية الكلية لا بوصفها ظواهر محلية مستقلة.

معنى هذا من وجهة نظر مفكري العولمة أن بلورة الخبرات والأفكار والمعاني لم تعد ناتجًا محليًا، بل ناتج التوجهات الثقافية الصادرة عن العولمة .

إذا كانت البنية الثقافية الكلية في الطريق إلى التشكل كما يذهب مفكري العولمة، فمعنى ذلك أن البنيات الثقافية المحلية سارية المفعول، وهي تنقسم إلى قطاعين، أحدهما تقليدي وموروث يتمثل في الدين والقبيلة، والآخر ناتج عن تغلغل العناصر الحداثية التي تتمثل في ظهور الدولة الحديثة وأجهزتها البيروقراطية ونشوء المدن ونمو علاقات السوق وإدخال العناصر التكنولوجية ذات الطابع الإنتاجي والاستهلاكي.

المفترض من الناحية النظرية أن يؤدي التفاعل بين القطاعين التقليدي والحداثي إلى إحداث حالة من التجانس تمكن المجتمع من القدرة على صنع التنمية ذاتية التطور، لكن بعض المجتمعات لم تحقق حالة التجانس ولم تستطع انجاز التنمية، ولا تزال تجري نقاشاً بين التقليدي والحداثي وأيهما الأفضل لصناعة التنمية .

هذه الفكرة سوف تظهر واضحة ضمن محاور البحث التي تناقش أهم الرؤى والأفكار والتوجيهات الثقافية التي تمثل البنية الداعمة للتنمية، وكذلك البنية المعوقة لها ولا سيما الثقافة التي تسود في بلدان العالم الثالث.

مفاهيم البحث:

1- الثقافة:

يمثل هذا المفهوم الموضوع الأساسي الذي تتمحور حوله الدراسة، وبالرغم من تعدد تعريفات الثقافة وتنوعها والجدل الدائر حولها بين المفكرين، إلا أننا نقصد بالثقافة في هذا البحث مجموعة الأفكار والتصورات التي تشكل في مجملها صيغة فكرية وتنظيمية تستهدف الوصول بأي مجتمع إلى الحالة الأفضل.

بالرغم من بساطة هذا التعريف، فإنه يكشف عن فكرة مؤداها: أن الثقافة تبين المعاني التي يضفيها الإنسان على الأشياء والأحداث من خلال المجهود الذي يبذله لتحسين أوضاعه ورفع مستوى معيشته، وهنا تظهر العلاقة بين

البنية الثقافية بوصفها بناء من المعاني وبين العالم الخارجي بوصفه مدلولات أو موضوعات، ومدى تطابقهما أو تناقضهما، وتأثير ذلك على التطور والتقدم الذي يسعى الإنسان إلى تحقيقه.

2- التنمية:

تعني التنمية في أبسط معانيها الانتقال من الحالة الأسوأ إلى الحالة الأفضل. وتشير كلمة " الحالة " هنا إلى وضع قائم يتميز بوجود ثلاثة جوانب من الممارسة متفاعلة ومترابطة، وهي الممارسات التي تتعلق بالنواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية .

السؤال هنا: ما العلاقة بين الثقافة والتنمية؟

هناك إجابتين عن هذا التساؤل:

الإجابة الأولى: تمثل دراسة الثقافة التنموية بوجه عام اهتمام أساسي في علم اجتماع التنمية، وقد نشأ هذا الاهتمام نتيجة لتزايد الإدراك بأن التنمية ليست مجرد جهود اقتصادية وتكنولوجية، فالمفترض لتفعيل هذه الجهود أن تكون مقبولة من البنية الاجتماعية لا معزولة عنها، وعملية القبول والرفض مسألة تتحدد بالوعي الثقافي .

الإجابة الثانية : ندرس الثقافة التنموية للتعرف على أشكال التفاعل بين البنيات الثقافية والأبنية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا الكشف عن البنيات المؤثرة على الوعي الداعم لعملية التنمية، وأي نوع من الوعي يجب أن يكون هو السائد لتفعيل الجهود الاقتصادية والتكنولوجية، هل الوعي الذي يتشكل من خلال أوضاع محلية أم الوعي الذي يتشكل من خلال الأوضاع التي تعرف بالعولمة.

3- العولمة:

نحاول في تعريف العولمة أن ننطلق من فكرة أن العولمة أصبحت متغير واقعي، له تأثيراته وأبعاده على الثقافة التنموية، وذلك من خلال فحص الفكرة التي يروج لها مفكري و أنصار العولمة، والتي مؤداها:

أن ثمة بنية يجري تشكيلها الآن، لا تقتصر فقط على الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين بلدان وشعوب العالم، بل أيضاً وهذا هو الأهم، أن هذه الارتباطات تمتد إلى المستوى الثقافي.

من هنا فإن عمليات نقل السلع، والمعلومات، والأشخاص، والتكنولوجيا، ورؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية، يجب النظر إليها بوصفها عمليات ثقافية، تلعب دور أساسي في تشكيل الخبرة الإنسانية ومساهمتها في دعم تنمية وتقدم شعوب العالم الثالث.

في ضوء هذا التصور يمكن أن نستخلص مفهوم للثقافة التنموية في ظل العولمة، إذ يعني هذا المفهوم أن يمتلك البلد النامي الثقافة الداعمة للإنتاج ليكون جزء من العالم، من خلال وجود قطاع اقتصادي قادر على المشاركة في السوق الدولية، والمساهمة في صياغة القاعدة المادية. لا يتم ذلك إلا بالاعتماد على المؤسسات الأجنبية، لأنها تحمل ثقافة

جديدة وطرق متقدمة ترفع مستوى الإنتاجية والأجور المحلية، وكذلك اكتساب الاتجاهات والقيم الداعمة التي تتمثل في الحرية، والمنافسة، والابتكار، والمحاسبة، والديمقراطية. أيضاً يجب الابتعاد عن الأفكار التي تدعو إلى الاشتراكية والماركسية والقومية، لأن هذه الأفكار تؤدي في التطبيق العملي إلى الأخذ بالمركزية والاستبداد السياسي، والتحكم البيروقراطي، وكذلك الأشكال الفكرية الموروثة التي تقوم باستلاب العقلانية.

السؤال هنا: ما الموقف من هذه التعليمات أو التوجيهات، وكيف يمكن تنفيذها؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الأدوات الفكرية التي يجب أن يتسلح بها الأفراد والشعوب حتى يمكنها من تحقيق التنمية و الالتحاق بالبنية الكلية العالمية أو الاقتصاد الكوكبي؟

ولأجل الإجابة على هذا التساؤل خصصنا محور لرصد العلاقة بين الثقافة ومتغيرات العولمة من خلال عرض مواقف وآراء عدد من المفكرين والعلماء، ومحاولة مناقشتها وتفسيرها.

رؤى لدور الثقافة في التنمية:

لعل أحكم الكلمات عن دور الثقافة في شؤون البشر هي كلمات "دانييل باتريك موينيهان" الذي قال: "الحقيقة المحورية المحافظة هي أن الثقافة، وليست السياسة، هي التي تحدد نجاح المجتمع، وأن الحقيقة الليبرالية هي أن الثقافة يمكنها أن تغير ثقافة ما وتحميها من نفسها[1].

السؤال هنا: إلى أي مدى يمكن الزعم بمصداقية هاتين المقولتين اللتين عبر عنهما "موينيهان"؟

للإجابة على هذا التساؤل يشير كمال التابعي في دراسته الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية أنه لا يمكن إغفال دور المتغيرات الثقافية في إنجاح المشروعات الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف والرؤى التنموية، وهذا معناه أن التنمية ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة، وإنما التنمية الحقيقية هي تغيرات حضارية وتحولات واقعية تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الاجتماعي الثقافي، والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع. وإن التنمية لا يمكن أن تتحقق إذا تجاهلت البعد الثقافي والقيمي[2].

تقودنا هذه الإجابة المقتضبة "لكمال التابعي" إلى تساؤل آخر أكثر تفصيلا ووضوحا للتأكد من مدى زعم مصداقية مقولتي "مونتيهان": ترى إلى أي حد تصوغ العوامل الثقافية التطور التنموي؟ وإذا كانت هي الحاكمة لهذه الصياغة، فما هي العناصر الثقافية الداعمة للتنمية وكيف يمكن إزاحة أو تغيير العناصر الثقافية التي تعيق التنمية؟

الكثير من الدراسات حاولت استكشاف الروابط بين الثقافة والمعتقدات والاتجاهات والقيم التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية والتنموية من خلال رؤى وأفاق متباينة، وقد اتجهت هذه الدراسات إلى تصنيف العناصر الثقافية المرغوبة وغير المرغوبة في عمليات التقدم وتحقيق التنمية. ولا جدال في أن قضية التخلف والتقدم تمثل المحور الأساس في إبراز هذه العناصر الثقافية، ويرجع ذلك إلى أن التخلف هو أكثر مشاكل عصرنا أهمية وخطورة، فهناك هوة قائمة بين عالم يتمتع بالقوة والسيطرة والنفوذ، وعالم آخر يعيش ظروف الفقر والتبعية والحرمان، أو بعبارة أخرى إن العالم يشهد الآن نموذجين أساسيين للتنظيم الاجتماعي والسياسي، أحدهما حديث والآخر تقليدي أو متخلف، الأول: يضم تلك المجتمعات التي يمكن وصفها بأنها مجتمعات دينامية، على حين أن الثاني: يشمل فئة من المجتمعات التي تعيش حالة ركود فكري وتسيطر عليها نظم اجتماعية تقليدية[3].

ويشير محمد عبدالمولى حول هذه النقطة في كتابه العالم الثالث ونمو التخلف إلى أن بعض الكتاب يعمدون إلى عقد المقارنات بين المسارات التاريخية للبلدان المتخلفة وبين البلدان العالمية المتطورة لإبراز عناصر التقدم والتأخر رغم اختلاف مراحل النمو[4]، فالنهضة الأوروبية في القرنين السادس والسابع عشر مثلت نقلة نوعية أدت إلى التخلص من هيمنة الميتافيزيقيا وتجاوز حدودها وأعلنت أن الأولوية للاهتمام بالحقائق النسبية على الاهتمام بالحقائق المطلقة. وهذه الثورة في الفكر هي التي أنهت هيمنة الميتافيزيقيا سواء في شكلها الديني، أم في شكل فلسفي غير مرتبط بالعقيدة المقدسة. هذه الثورة في الفكر قد صحبت ثورة أخرى تمت في مجال قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وهي تلك الثورة التي تمثلت في ظهور الرأسمالية لنظام اجتماعي وثقافي سائد، فبلغت الثورة في مجال قوى الإنتاج درجة التغير الكيفي الذي فتح تطورا أدى إلى إنهاء هيمنة الزراعة على الحياة الإنسانية المادية، فخلقت شروط إقامة الحضارة العصرية التي تتم بأن أقلية من الفلاحين أصبحوا قادرين على تغذية أغلبية يمارسون في المدن أنشطة وأعمالاً أخرى[5].

تطورت المجتمعات الغربية وانتقلت أوروبا من وضع نصف همجي إلى الرأسمالية في بضعة قرون؟ هذا بينما ظلت حضارات أخرى تتردد ألوف السنين دون إنجاز الخطوة الحاسمة؟ وتتباين الآراء والأفكار في إبراز أهم الأسباب لهذا التقدم، فمثلا:

يرى "سمير أمين" في هذا الشأن إلى أن الطابع البدائي للإقطاع لم يقف عقبة في سبيل التقدم السريع؛ بل على نقيض ذلك أعطى تفككًا باكرًا لعلاقات الإنتاج الإقطاعية وظهور علاقات رأسمالية في باطن المجتمع الإقطاعي. فاختفاء الدولة في النظام الإقطاعي أدى إلى أن سلطة الإقطاعيين لم تنجح في فرض نفسها على الجماعات الريفية

بقدر مماثل لما كان عليه في النظام الأتاوى المتقدم، وكذلك ساعدت هذه الظروف على ظهور مدن حرة، وبالتالي تجار وحرفيين أحرار خارج إطار نفوذ الإقطاع. وبالإضافة إلى ذلك ذهبت في هذا الشأن إلى أن الأوتوقراطية الملكية حينما تبلورت على غرار النموذج الأتاوى المتقدم – قد أظهرت أن تعتمد في ممارساتها على محاولة التوازن بين الإقطاعيين والبرجوازية الناشئة– ولما كانت هذه الممارسات قد جاءت متأخرة، إذ كانت البرجوازية قد صارت عنصرا قويا في المجتمع نتيجة سابق ازدهارها الباكر في إطار المرحلة الإقطاعية، فقد أصبحت النظم الملكية نفسها أسيرة لتلك البرجوازية، وفي هذه الظروف لم تستطع الأوتوقراطية الملكية أن تمنع البرجوازية من إتمام ثورتها، أي الاستيلاء على الحكم والانفراد به[6].

ولد مفهوم الأمم البرجوازية الذي يعني بلدان الرأسمالية العالية التطور استجابة لمقتضيات اجتماعية واقتصادية، وكان هذا التحول خطوة أولى على طريق حضارة التصنيع، أي التحول من الكيان المحلي الزراعي أو الرعوي النمطي المحدود إلى الدولة الأمة التي تمثل أكبر حجما وتتوافر لها إمكانات بشرية، ومن ثم اقتصادية تتجاوز عامل الجنس أو الدم أو غير ذلك من أسباب ترابط المجتمع التقليدي المحدود إلى أسباب، توصف بأنها عناصر الهوية القومية[7].

وقد تميز مجتمع حضارة الصناعة بخصوصيات جديدة هي استجابة للتحول التطوري ونقلة ارتقائية بالإنسان، خرجت به من إطار الذوبان في النسيج التقليدي إلى إطار التميز والفردية أو إطار الذاتية المستقلة، إذ يوصف مجتمع الصناعة، قياسا إلى المجتمعات المحلية والتقليدية، أنه مجتمع الفردية، والإدارة الفردية والمسئولية الاجتماعية الفردية، والمشاركة الفردية في بناء المجتمع. وأعلنت الثورة الفرنسية بلسان مفكري وفلاسفة التحول الحضاري الصناعي أن الدولة – الأمة إطار قومي لجميع المواطنين وهم سواسية أمام القانون، وأن الهدف من تضافر الجهود الجماعية، وإن تباينت الوظائف، هو سيادة مبادئ الحرية والإخاء والمساواة. وهكذا نشأت مفاهيم جديدة عن القطيعة الفكرية مع الماضي، وعن التقدم المطرد، وذلك بفضل سيادة العقل وحصاده وإنجازاته[8].

أما مجتمعات العالم الثالث وخاصة العربية منها فمن الصعب أن تجد من لا يجهر بالشكوى من نمط التنمية ومعوقاتها الثقافية، وكثيرا ما تجد من يردد الشكوى ذاتها وهي عدم القدرة على الخروج من المأزق التاريخي المتمثل في الازدواجية والصراع بين البنى التقليدية والبنى الحداثية[9].

ويرى بعض العلماء أمثال "روستو، فوستر، سلمسر" إلى أن هناك تعارضًا تامًا بين البناءات والخصائص

الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والعقلية السائدة في المجتمع التقليدي، وبين الانطلاق الصناعي والتحديث التكنولوجي والتنمية الاجتماعية، ويرى هؤلاء أنه لكي تحقق التنمية الهدف المنشود منها فإنه يجب أن يكون هناك قضاء كلي على كل ما هو سائد في المجتمع التقليدي[10].

ويتجه البعض الآخر إلى معارضة هذا الرأي، فيرى مثلا"جوزيف جسفيلد" في دراسته التقليد والحداثة بأن التنمية لا تعني القضاء على سمات المجتمع التقليدي وأكد من خلال ملاحظته لتجربة الهند التنموية من خلال اطلاعه على الدراسات الأثنوغرافية أنه ليس هناك تعارض بين السمات التقليدية وتحقيق التنمية، ويرى بأن أغلب الباحثين أصدروا أحكاماً قبلية تقرر أن هناك صراعا وتعارضا بين التقليدي والتنمية وأنهما لا يمكن أن يتواجدا معا. لكن الواقع لا يساند هذا الحكم بالمطلق، فالتقليد والتنمية ممكن أن يتواجدا معا ويمكن أن يسهم كل منهما في دعم الآخر. ولعل المجتمع الياباني يعطي المثال الحي على ذلك.

كذلك نظام الأسرة الممتدة في الهند والذي قدم السند والدعم لعملية التنمية في الهند. إذن التنمية وفق هذا التوجه لا تعني الرفض والقضاء على ما هو تقليدي والأخذ بكل ما هو مستحدث، وإن التنمية في واقعها عملية امتزاج التقليد بالجديد وإعادة صياغة القديم ليتكيف مع متطلبات المجتمع النامي الجديد[11].

أما نظرية التحديث فترى بأن انتقال العناصر الحديثة من التكنولوجيا من البلد النامي إلى البلد المتخلف فإن البلد الأخير سيدخل في عملية اجتماعية سياسية من خلالها تتصارع العناصر الحديثة مع العناصر التقليدية، فإذا انتصرت الأولى على الثانية فإن البلد المتخلف بالضرورة ينتقل إلى دائرة البلدان المتقدمة[12]، وتشترط نظرية التحديث وجود الديمقراطية وتغيير الاتجاهات الفكرية بما ينسجم مع العقلانية[13]. ولا يفوت نظرية التحديث أن تؤكد أن هذه العملية ليس من السهل تحقيقها لأن الصراع بين الحديث والتقليدي لا ينتهي بالضرورة بانتصار الأول على الثاني فقد يبقى الصراع مستمرا، فالأمر يتوقف على طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية السائدة. فالخلل هنا ليس في انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والقوى التكنولوجية الحديثة، لكن يكمن الخلل في الأساس في عوامل داخلية تتعلق ببنية المجتمع[14].

الفكرة من الطرح السابق والموجز عن ملخص التحول الذي طرأ على المجتمعات الغربية، وعجز بعض مجتمعات العالم الثالث عن التحول التنموي ومناقشة التعارض وعدم التعارض بين التقليدي والحداثي، هو التأكيد على أن ما يحدث من تطور دائما ما يرتبط بتفاعلات وصياغة ثقافة جديدة وحديثة، إما قطعت الصلة مع كل المعوقات

الثقافية في الثقافة التقليدية أو أحدثت تفاعلا ايجابيا بين القديم والحديث لصالح التنمية دون أن نحكم سلفا لصالح من تتم هذه العملية.

وقد ظهرت كتابات لبعض علماء الاجتماع تؤكد على التمايزات الثقافية من خلال إبراز عناصر ثقافية محددة مرتبطة بمسألة التقدم والتطور، وقد أوضح عالم الاجتماع المعروف ماكس فيبر أنه منذ عصر الإصلاح كانت الدول الرائدة هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانتينية مثل هولندا وانجلترا وأمريكا، بينما ظلت مناطق الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتينية متخلفة نسبيا، وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وانجلترا، منها عن المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت في الشمال، وقد فسر "فيبر" ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتينية في تلك الدول كانت داعمة ومساندة لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة إدارة المشروعات الرأسمالية. وقد نشأت البروتستانتينية في الأصل لكسر الزيف الديني وإثبات حرية الإيمان ورفض كل سلطة تتوسط الإنسان والله. وكانت دعوة إلى التحرر الديني والاجتماعي والثقافي ورفض الاستغلال والسيطرة، أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة باسم رأس المال الحر للأفراد[15].

تأسيساً على ماكس فيبر أكد كل من فرنسيس فوكو ياما ولورانس هاريزون وصمويل هنتجتون وروبرت بوتنام، أن التقاليد الثقافية تتسم بخاصية الثبات على نحو ملحوظ، وهى التي تصوغ شكل السلوك السياسي والاقتصادي في مجتمعاتنا اليوم. هذا بينما أصحاب نظريات التحديث ابتداء من كارل ماركس وحتى دانييل بيل، أكدوا أن صعود المجتمع الصناعي مرتبط بتحولات ثقافية متلاحمة بعيداً عن المنظومات القيمية التقليدية[16]، التي تؤكد على القيم الجبرية والقضاء والقدر وتبتعد عن المسؤولية الإنسانية والإرادة الحرة والاختيار والعمل على تغيير الواقع[17]. وقد ظهرت كذلك العديد من الرؤى التي تؤكد على الخصوصية الثقافية للمسار التنموي وأنه لا يوجد مسار واحد لجميع الثقافات والمجتمعات، فالثقافة تعبر عن مرحلة تاريخية بعينها وتتشكل في إطار الوعي التاريخي لأمة ومن خلاله تتعدد المسارات بتعدد الثقافات عبر التاريخ.

ومن زاوية أخرى يؤكد روستو على رؤية تعتمد على أن من أسباب انتقال المجتمع من شكل إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى هو تغير وعي النخبة أو الأقلية المبتكرة الآخذة بزمام المبادرة، ويركز هذا الاتجاه على أن عملية التنمية رهن بتغيير أفراد المجتمع قيمياً وسلوكياً، فالمجتمعات التي صنعت تنمية كانت محظوظة بوجود عدد كبير من الأفراد الذين

يتصفون بالطموح والرغبة العارمة في الإنجاز والقدرة على التصور لأدوار وإمكانيات مستقبلية، وهؤلاء الأفراد هم الذين يحملون على أكتافهم عبء نقل مجتمعهم من إطاراته التقليدية المتخلفة المحدودة إلى إطارات حديثة متقدمة ذات وقع تنموي دائم[18].

التعرف على المسارات المختلفة للثقافات، أو على أدوات التغير كإبراز دور النخبة في عمليات النهوض أو دور الفرد القائد والكاريزما أو الطبقة، يعتبر من العوامل والأمور الهامة، لكن ما يهمنا هنا هو معرفة العناصر الثقافية المرغوبة التي تؤكد عليها مثل هذه الثقافات خاصة ما يتعلق بمسألة التقليدي والحديث وليس الأدوات القائدة لعملية التغيير.

وقد تعددت الرؤى والتفسيرات التي تؤكد على دور المعتقدات والاتجاهات والقيم الثقافية في الأنشطة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، وأن أغلب المعالجات والرؤى تتجه إلى التركيز على صفات ثقافية نوعية يسود الظن بأنها الصفات المرغوبة في عملية النهضة والتنمية كالقيم التي أفرزتها التجربة الغربية وانتشرت بفعل العولمة مثل الفردية والحرية والديمقراطية والمجتمع المدني والعمل الجاد والمبادرة والادخار والثقة المعممة والإيمان بالعلم والعقل والتعليم، والأمر كذلك لا يقتصر فقط على نوعية القيم لكن الأهم مدى جدواها في تطوير شروط الإنتاجية والتنمية، فمثلا العمل الجاد مهم، لكن الأهم نوع العمل، والادخار كذلك مهم لكن الأهم توظيف المدخرات في مجالات إنتاجية. من هنا فإن القضية المحورية في التنمية والتطوير الاقتصادي هي كيف تهيئ الظروف الاجتماعية والثقافية من أجل نمو إنتاجي دائم ومتطور، وثقافة متفاعلة تعيد إنتاج هذا البناء[19].

السؤال هنا: هل هذه العناصر الثقافية الداعمة للتنمية تتوقف على شروط وتحولات داخلية محلية لا عالمية، لأن الشروط الأخيرة أصبحت متوفرة بصورة متكافئة لدى كل المجتمعات بسبب العولمة وتدفق المعلومات؟

يرى "جيمس كليفورد" أن مفهوم الثقافة السابق على العولمة اتخذ الطابع المحلي الذي يتمركز حول موقع معين، إلا أن هذا الفهم للثقافة قد تم تجاوزه، فالثقافة متغيرة والمواقع تلعب دوراً في تكوين المعاني الثقافية، فالمعاني تتولد على حد سواء من قبل أناس متجولين وكذلك من التدفقات والارتباطات بين الثقافات، لكن كليفورد يعترف بأن نسبة هائلة من التجربة الثقافية مازالت بالنسبة إلى الأغلبية تمثل التجربة اليومية للموقع المادي.

السؤال هنا: هل يمكن الفصل بين القيم المحلية والعالمية؟ وهل الأخذ بالقيم العالمية معناه التضحية بالموروث

الاجتماعي والثقافي والتخلي عن الخصوصية والقيم الحضارية؟ أم أن الأخذ بالقيم العالمية معناه تكيف هذه القيم في إطار يخدم المحلي والقومي؟

يرى "جلال أمين" أن الهوية الثقافية تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة، وإن فكرة التأكيد على أهمية ما يحدث من تغيرات بسبب العولمة، وعلى ضرورة مسايرة هذه التغيرات وضرورة التخلص من القديم، إنما ينبع أساسا من الطرف المنتصر وهذا من شأنه أن يلفت نظرنا إلى أن انتشار هذه العناصر الثقافية قد لا يكون سببه أنها صحيحة، وإنما مجرد ما يتمتع به صاحبها من نفوذ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون بعضها صحيحا ومشتركا ولا يقتصر على ثقافة بذاتها[20].

ويرى "سمير أمين" أنه بالرغم من مصداقية بعض العناصر والمفاهيم إلا أن ذلك لا يصرف النظر عما هو جوهري في مسألة تأخر دول العالم الثالث، وهو أن البلدان المتخلفة تشكل جزءا من المنظومة العالمية وأن لها تاريخا هو تاريخ انخراطها في هذه المنظومة، وهو الذي شكل منها بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شأن يذكر بتاريخ عصور سابقة لانخراطها في العالم الحديث، ويصل سمير أمين إلى استنتاج مفاده أن المفاهيم الخاطئة عن التخلف يجب أن تزول ويحل محلها مفهوم التشكيلات الطرفية الرأسمالية والكمبرادوريات المحلية التي تعزز من نشاط رأس المال بما يخدم القوى المتقدمة[21].

بالرغم ما ذكره سمير أمين حول إتباع آلية تحليل المركز والأطراف كصيرورة مادية في فهم عناصر التقدم والتخلف، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الارتباط العالمي الذي بدأ يتشكل مع بدايات العولمة، وأصبح يكشف عن بدايات تبلور عملية إنتاجية من خلال تعميق علاقات التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى السوق الدولية الناتجة عن هذه العلاقات والتي تفرض بدورها انسحاب الدولة القومية لصالح الكيان العالمي الجديد بغض النظر لمصلحة من هذا الارتباط.

الثقافة ومتغيرات العولمة:

ظروف العولمة بدأت تفرض وضعا من شأنه، كما يذهب عالم الاجتماع انتوني جيدنز، أن يذوب الوعي والبنية داخل بوتقة واحدة والذي اسماه جيدنز بالوعي المهاري الذي يسترشد بالانعكاسية المؤسسية، أي التدفق المستمر للمعلومات الواردة والمتجددة، إذ يفرض هذا الوعي المهاري أن يتخلص من بنياته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك

الفكرية والإيديولوجية الموروثة، تلك التي تشكلت على أسس محلية وقومية، فالمفترض نظريا أن يتجاوز الوعي بنياته الموروثة من خلال الحوار العالمي والوقفة مع الذات ليصل بمحض إرادته للدخول في الأنشطة التي تفرضها العولمة[22].

السؤال هنا: هل الثقافة في ظل العولمة بدأت تتخلى عن مواقعها المحلية والقومية وبالتالي بدأت تكتسب الطابع العالمي الذي يمكن من خلاله اكتساب العناصر الدافعة للنهوض والتنمية، بغض النظر عن الخصوصيات الثقافية؟

للإجابة على هذا التساؤل نستعرض بعض المواقف والرؤى التي تكشف عن التوجهات المختلفة وذلك على النحو التالي:

1- يرى السيد ياسين أن العولمة خلقت فضاء واسعا لا حدود له للتفاعل الإنساني بين البشر، بغض النظر عن تنوع اللغات والثقافات. وهذا التفاعل يأخذ صوراً متعددة، فهو يتمثل في التفاعل الاقتصادي، ومن هنا برزت ما يطلق عليها"التجارة الالكترونية"وأصبح التواصل الاقتصادي يتم في لحظات. وهو تفاعل ثقافي أيضاً بما يتيحه من فرص تبادل الرسائل الثقافية، وهو تفاعل سياسي يسمح لكل الاتجاهات السياسية أن تبث رسائلها، وأن تصل هذه الرسائل إلى ملايين البشر في لحظات، وأخيرا هي تفاعل شخصي، يسمح للبشر في كل مكان أن يتواصلوا مع بعضهم البعض من خلال وسائل الاتصال الالكترونية[23].

2- يرفض عبدالإله بلقزيز فكرة أن العولمة الثقافية هي الانتقال من حقبة ومن ظاهرة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، ويقول بل إنها"أي العولمة الثقافية"فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات. إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح التقانة – فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها العولمة[24].

3- يشير "برهان غليون" بأن التدفق الحر للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار والمخترعات يقدم لكل فرد على مستوى الكوكب فرصا استثنائية للتقدم والازدهار المادي والثقافي والنفسي، لكن هذا التدفق المثري للبشرية عموما، يخلق بشكل حتمي – عند غياب نظام للتعديل وإعادة التوزيع للموارد، أكثر مما كان عليه الحال على مستوى الاقتصاد الوطني – شروط تركيز هائل للثروة المادية والثقافية في أيدي فئة قليلة من سكان العالم، تلك التي تتميز بقدرات أو مواهب أو مواقع أو علاقات أكبر وأكثر، على حساب القسم الأكبر من باقي

البشر. بمعنى آخر إن الفرص الجديدة التي تفتحها العولمة للتحرر والحرية ليست تلقائية ولا متاحة بالضرورة للجماعات والأفراد كافة. إنها مرتبطة بالسياسات التي تتبناها الدول الكبرى. وطالما بقيت قيم التوسع الاقتصادي هي التي تلهم هذه السياسات، وليس إيجاد عالم أكثر إنسانية وانسجاما وتضامنا، لن يكون هناك أي أمل في توظيف عوائد التوسع الاقتصادي لصالح الأغلبية من سكان العالم[25].

4- يرى جلال أمين أنه لا يكون صحيحا تماما تصوير العولمة كخطر تتعرض له الثقافات المحلية أو بأنها فرض إملاء لثقافتها على أمة أخرى. إن في هذا جانبا من الحقيقة، ولكن هناك جانبًا آخر لابد من إبرازه. ليس هناك خطأ في القول بأن الهويات الثقافية المحلية تتعرض لغزو من الثقافة الغربية بما يخدم ثقافة الاستهلاك العولمي، فحياتنا وسلوكنا في المأكل والملبس والعلاقات الاجتماعية وطرق قضاء أوقات الفراغ...الخ تتعرض كلها للغزو أو القهر من جانب نمط حياة أمة أو أمم أخرى. فالغزو الثقافي الذي يتم في ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر حقا غزو ثقافة لثقافة، ولكن فيه أيضاً سمة نفي الثقافة أصلاً.. ذلك أن الثقافة العولمية تتسم بعدائها المستحكم للتفرد، أي بعدائها لأية هوية، وهذا ما يسمى نفي الثقافة المحلية والقومية[26].

5- يرى"ديفيد هارفي"أن تقوية الروابط العالمية قد أدى إلى تشكل الإحساس بأن العالم يصبح ولأول مرة في التاريخ مكانا وزمانا اجتماعيا وثقافياً واحدا، في حين كان من الممكن في الماضي فهم العمليات والممارسات الاجتماعية والثقافية كمجموعة من الظواهر المحلية المستقلة نسبيا. معنى هذا أن العولمة تحول العالم إلى مكان واحد[27].

6- وجد رولاند روبتسون أن العولمة تجعل من العالم كلا واحداً تتفاعل فيه القوى الاجتماعية، وبالرغم من وجود الانقسامات التي تظهر في العداوات العرقية والأثنية الدائرة في العالم المعاصر، والحماية الاقتصادية والأصول الدينية وما إليها، فإن روبتسون يرى أن هذه الظواهر الانقسامية تدخل ضمن منظومة عالمية الانتشار من التنظيمات العالمية تتعلق بالتجارة وإدراك الاقتصاد العالمي ككل متكامل. من هنا فإن الأطراف المتفاعلة مجبرة على نحو متزايد على التفكير في العالم ككل متكامل[28].

7- يشير أنتوني جيدنز إلى أن الممارسات الاجتماعية بالمؤسسات الحديثة في ظل العولمة معقدة وتخضع للفحص المستمر وإعادة الصياغة أو التعديل الدائم في خصائصها في ضوء المعلومات الواردة والمتجددة. من هنا فإن

المؤسسات الحديثة أصبحت مثل البشر تتحول إلى كيانات للتعلم وقد أسمى جيدنز هذه الظاهرة الانعكاسية المؤسسية وهي سمة تميز الحياة الاجتماعية المعاصرة.ويصبح المستقبل في هذه الحالة مهيأ للعديد من السيناريوهات وموضوع اهتمام ملزم[29].

مناقشة ختامية:

هل نجحت الأفكار السابقة في الكشف عن مفهوم جديد للثقافة ؟ وكيف يمكن تشكيل بنية ثقافية قادرة على امتصاص قوى العلم والتكنولوجيا ؟

من الملاحظ أن العلم والتكنولوجيا ومنجزات الحضارة والعولمة تؤثر في الثقافة بصورة لم يسبق لها مثيل من خلال المكتشفات العلمية وأدوات الاتصال العولمية التي تضغط على البنية الثقافية وتصيبها بحالة من التوتر يعبر عنها في الغالب بالبحث عن الهوية، هذا بالإضافة إلى أن العولمة فرضت اتجاهات فكرية تتميز بالطابع العلمي والعالمي ولم يعد التفكير مقتصرا على المستوى المحلي، لذلك التفكير اليوم منشغل في كيفية إيجاد البنية الثقافية التي يجب أن يتحرك في إطارها العلم والتكنولوجيا، أو على نحو أدق صياغة التنظيم الاجتماعي الذي يحظى بالقبول والإجماع.

لذلك تعددت الآراء وتباينت معانيها مع تباين مقاصد المتحدثين عنها والداعين إليها أو إلى مناهضتها. فهي حينا زعم بأن الكوكب قرية واحدة تهاوت فيها الحدود القومية، ويرى البعض الآخر العولمة في ضوء التحولات العلمية التقانية وتجلياتها من حيث حالة الالتماس والاتصال المباشر بين الناس أفرادًا وجماعات على صعيد الكوكب وتأثيراتها السلوكية والثقافية الممتدة إلى أعماق الوعي للإنسان، وتدفق حر آنِ للمعلومات له انعكاساته على وعي الفرد وثقافة المجتمع، والعلاقات بين أفراد المجتمع.

وتتجلى أيضاً حالة وضوح البدائل من خلال توجهات وآراء بعض من المفكرين الضالعين في عملية التغيير أو التجديد أو لنقل محاولات الترميم إذا صح هذا الوصف، أو الالتفاف على الواقع الجديد بلغة مقبولة ظاهريا للتعبير عن أهداف تقليدية مضمرة.

هل نفهم من هذه الآراء بتنوعها وتباين مقاصدها بأن الثقافة في ظل العولمة بدأت تتخلى عن مواقعها المحلية والقومية، ومن ثم فهي في الطريق لاكتساب الطابع العالمي؟

وفق الطرح السابق يمكن أن تكون الإجابة بالسلب والإيجاب معا، لأن العولمة تؤدي إلى مزيد من الترابط العالمي من الناحية الاقتصادية، ويكشف هذا الترابط عن بدايات تبلور عملية إنتاجية تكتسب الطابع العالمي من خلال تعميق علاقات التخصص وتقسيم العمل، هذا بالإضافة إلى السوق الدولية الناتجة عن هذه العلاقات، وبداية إعلان وفاة أو نهاية الدولة القومية لصالح الكيان العالمي. في ضوء هذا الأساس الاقتصادي فإن بناء من القيم والأفكار والنظم والمؤسسات في الطريق إلى التشكل.

وقد حاولت بعض الآراء والأفكار السابقة أن تصل إلى هذه النتيجة، أما فيما يتعلق بالسلب، فإن تصور ثقافة عالمية ناتجة عن العولمة معناه: تذويب الكيانات المحلية والتاريخية وما اشتمل عليه من موروث اجتماعي وثقافي داخل نطاق كوني أمر يصعب تصوره.

قائمة المراجع

[1] لورانس إي. هاريزون، صامويل. هنتجتون،2005، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، ص21.

[2] كمال التابعي"،1985، الاتجاهات في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف، الطبعة الأولى، ص 463.

[3] السيد محمد الحسين وآخرون،1984، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ص330.

[4] محمد عبدالمولى، 1990، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ص51.

[5] سمير أمين، 1991، بعض قضايا للمستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ص140.

[6] المرجع السابق، ص127.

[7] شوقي جلال، 2007، العولمة: الهوية والمسار، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى،230.

[8] باتريك سافيدان، 2011، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، ص7.

[9] شوقي جلال، 2007، العولمة: الهوية والمسار، الدار المصرية اللبنانية، ص231.

[10] محمد عابد الجابري،1986، نحن والتراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الخامسة.

– زكي نجيب محفوظ، 1980، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، الطبعة السادسة.

– ديبتر سنغاس، 2008، الصدام داخل الحضارات "التفاهم بشأن الصراعات الثقافية، ترجمة شوقي جلال، دار العين للنشر، القاهرة.

[11] نبيل محمد توفيق السمالوطي، 1989، الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، د ط، ص224-225.

[12] المرجع السابق، 246-356-357.

[13] خالد مصطفى، 2007، قضايا ودراسات في علم اجتماع التنمية ، دار أجيال لخدمات التسويق والنشر ، القاهرة ، ص54.

[14] المرجع السابق، ص97.

[15] عزمي بشارة، 2012، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، الجزء الأول المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[16] لورانس إي. هاريزون، صامويل. هنتجتون،2005، مرجع سابق، ص 168.

المرجع السابق، ص96.

[17] حليم بركات، 2009، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ص396.

[18] محمد عبدالمولى، 1990، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب،ص82.

[19] لورانس إي. هاريزون، صامويل. هنتجتون،2005، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، ص168.

[20] جلال أمين، 2010، العولمة، دار الشروق، القاهرة، طبعة دار الشروق الثانية، ص13.

– برهان غليون، 2012، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، ص260.

[21] برهان غليون، 2002م،سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص66.

[22] أنطوني جيدنز، 2002، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، ص144.

[23] السيد ياسين، 2012، ما قبل الثورة، مصر بين الأزمة والنهضة، نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية ص96-97.

.

24] عبدالإله بلقزيز، 1998، العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، ص91.

[25] برهان غليون، 2012، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، ص260.

[[26] جلال أمين،2010م، العولمة، دار الشروق، القاهرة، طبعة دار الشروق الثانية،ص60-61.

[27] عبدالإله بلقزيز، 1998، العرب والعولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، ص91.

[28] جون توملیسون ، 2008، العولمة والثقافة، ترجمة إيهاب عبدالرحيم، عالم المعرفة، العدد 354، ص40.

[29] أنطوني جيدنز، 2002، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، ص222.